السياسة الزراعية

يسرنى أن ألقى كلمة موجزة عن سياستنا الزراعية . وإنى بادئ بدء أستميحكم عذراً بالتحدث إليكم فى حرية لاتحدها قيود وظيفتى حتى أستطيع الادلاء بمقترحات لم تتناولها بعد الاجراءات الرسمية وحتى يتناول بحثى الموضوع من نواحيه المتباينة غير مقتصر فى ذلك على الناحية التى ترتبط بوظيفتى الحكومية .

لقد أثارت الحرب العالمية الماضية مشكلات زراعية عالجتها الحكومات بأساليب مختلفة وفى ضوء هذه العلاجات يجب أن نختط لبلادنا السياسة الزراعية التى تتمشى مع أحوالنا وعوائدنا . وقبل التوسع فى ذلك أدلى ببعض المبادئ الأساسية التى أصبح يعتمد عليها فى رسم السياسة الزراعية لبلد من البلاد .

فأولا — لقد تبين لرجال الاقتصاد أن أرباح الزراع فى مختلف الأقطار أقل بصفة عامة من أرباح الطبقات الأخرى وأن هذا ليس فى فائدة المجموع لهذا أصبح ضروريا زيادة أرباح الزراع ليرتفع مستوى معيشتهم فيزداد استهلاكهم وفى ذلك فائدة للطبقات الأخرى من الشعب .

وثانياً — لقد كسبت الحكومات من التدخل التى اضطرت إليه فى الحروب خبرة خاصة تبين منها أن السلطات العامة يمكن لها أن تتعدى الحدود التى كان مفروضاً الوقوف عندها فى المضمار الاقتصادى وأنها كما استطاعت أن تسيطر على التجارة والصناعة تستطيع أن تفعل مثل ذلك فى الزراعة إذ أن مراقبة الاتجار فى المنتوجات الزراعية إنما يؤدى إلى مراقبة الإنتاج الزراعى ولهذا قد بطل القول بأن للمالك مطلق الحرية فى استغلال ملكه . وساد مبدأ أن هذه الحرية يحدها حق المجموع فى الانتفاع بموارد البلاد إلى أقصى حد .

وثالثاً — أن الالتجاء إلى الحصار البحرى فى الحروب أدى إلى الشعور بوجوب العناية بالتوسع الزراعى بحيث يعول كل قطر نفسه بنفسه .

كلمة حضرة صاحب العزة حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة فى الاجتماع الزراعى العام

ورابعاً — أن الزراعة لا يمكن أن تعد مجرد حرفة يحترفها فريق من الشعب بل هى وضع من أوضاع الحياة وعماد النظام الاجتماعى للدولة ولهذا فإنه فى رعاية طبقة الزراع احتفاظ بما يجب أن تدخره الأمة من قوة لمستقبلها وصيانة استقلالها .

والمبادئ الأربعة التى ذكرتها هى الأركان التى اعتمد عليها فى مقترحات السياسة الزراعية لبلادنا وهذه السياسة تتناول أربع وجهات : الملكية الزراعية ، والإنتاج الزراعى ، وتصريف المنتوجات الزراعية ، والاصلاح الاجتماعى للريف .

١ — الملكية الزراعية

يميل الاقتصاديون إلى تشجيع الملكيات الواسعة التى يمكن أن تتبع فيها أحدث أساليب الزراعة وتسخر لها الأموال التى ترفع من مستوى إنتاجها . أما رجال السياسة والاجتماع فإنهم أميل إلى تشجيع الملكيات الصغرى مراعاة لعنصر الفلاح وهم يرون علاوة على ما تقدم أن المزارع الصغرى والمتوسطة لا تعد فى إنتاجها أحط من المزارع الواسعة وهذا الرأى الأخير عرضة للمناقشة بلا شك غير أن هذه الحجة لا تقوى فى حالة ما تزداد قوة صغار الزراع بتكاتفهم وتعاونهم وتقرب من الصواب إذا ما اتسع مجال الإرشاد الزراعى وأثمر .

وإذا راجعنا البيانات الخاصة بتوزيع الملكية الزراعية فى بلادنا لسنين مختلفة وجدنا أن الملكية الزراعية عندنا تزداد فى عدد الملاك وفى المساحة المملوكة وهى تتطور فى اتجاه زيادة الملكيات الصغيرة وهذه ظاهرة محمودة اجتماعياً وسياسياً . وإن انتقدها الاقتصاديون من وجهة الانتاج العام كما تقدم القول غير أن نسبة كبرى من الملكيات متناهية فى الصغر لا تبيح لمالكيها أن يعيشوا فى مستوى مناسب ويرجع ذلك إلى نظام التوريث عندنا وكثرة النسل فى الأوساط الزراعية .

وقد نصت قوانين بعض البلاد على عدم تجزئة التركة إذا نقصت مساحة الأرض عن حد معين أو أن تكون أيلولتها إلى أرشد الأبناء مع تنظيم حق الشراء لملك الأسرة ويتولى الخبراء تحديد قيمة التعويض الذى يؤديه الوارث إلى أخوته نظير استيلائه على الملك كاملا . ويتراءى لى وجوب علاج ازدياد عدد الملكيات التى

تنقص مساحة الملكية منها عن خمسة أفدنة بوضع تشريع يمنع تجزئة مثل هذه المساحة وتعويض بقية الورثة عن أنصبتهم فى مثل هذه التركات مع التوسع فى استصلاح الأراضى الحكومية وإنشاء إقطاعيات للزراع الذين يحرمهم مثل هذا التشريع من الملكية الزراعية . وقد يأتى يوم يدعو فيه الحال إلى وضع حد أعلى أيضاً للمساحة الزراعية التى يمكن أن يمتلكها مالك واحد حتى تتسع الأرض التى لدينا لمحترفى الزراعة .

وهناك ناحية أخرى فى نظام الملكية الزراعية عندنا تحتاج إلى العلاج وهى امتلاك بعض الزراع مساحات صغيرة متناثرة قد يكون فى استبدالها بقطعة واحدة ما يؤدى إلى استكمال المنشآت اللازمة للاستغلال الوافى ولا أجهل صعوبة حل هذه المعضلة لتمسك بعض الملاك بأراضيهم الموروثة عن أسلافهم ولكن بعض الحكومات عالجت ذلك بمنح بعض الامتيازات للزراع الذين يقبلون على تعديل الملكية العقارية بضم المساحات المتناثرة بعضها إلى بعض .

ويرتبط بنظام الملكية عندنا موضوع تجربة الرهن العقارى فان القواعد القانونية تقضى بأن الرهن الذى يوقع على مساحة من الأرض يسرى على كل جزء من أجزائها ولو انتقلت الملكية إلى مالك جديد وهذه القاعدة تضر بصغار الزراع الذين يشترون مساحات صغيرة من عقار موقع عليه حجز عقارى إذ لا يعفيهم القانون من المسئولية عن الدين بأكمله على الرغم من صغر ملكيتهم ولهذا رؤى أخيراً سن قانون هو موضع درس السلطات عندنا يبيح تجزئة الرهن العقارى عند انتقال الملكية لجزء من المساحة المرهونة ويرجى أن يؤدى ذلك إلى تسهيل تكوين الملكيات الصغيرة .

٢ — سياسة الانتاج

أشرنا فى مقدمة هذا البحث إلى أن البلاد بصفة عامة أخذت بعد الحرب العالمية تتجه نحو اتباع سياسة العزلة الاقتصادية لتكفى نفسها بنفسها وقد سارت فى ذلك

على خطط مختلفة ولكنها ترمى إلى غايتين : التوسع الزراعى وتنويع الحاصلات بما يكفل الاستقلال الاقتصادى للبلاد على قدر الإمكان .

(١) التوسع الزراعى : ينمو سكان المعمورة نمواً مطرداً نتيجة التقدم فى مكافحة الأوبئة ورعاية الأصول الصحية . ومن واجب الحكومات أن تعمل للمستقبل كما تعمل للحاضر فيمتد نظرها إلى الأجيال القادمة وتتخذ من الإجراءات ما فيه مصلحتها ولهذا فإن الزيادة فى السكان تستوجب مضاعفة العناية للتوسع الزراعى خصوصاً وأن باب الهجرة للأهالى الذين تزدحم بهم بلادهم يكاد يكون قد أقفل .

ومصر تعد من أكثر البلاد ازدحاماً بسكانها فإن الأرض الزراعية فيها لا تتعدى نسبتها ٣ر٣ ٪ من مجموع مساحة القطر ويكاد ينحصر السكان فى هذه المساحة المزروعة الضيقة بنسبة تصل إلى ٦٨٦ نسمة للكيلو متر الواحد فى المديريات المكتظة بسكانها كالمنوفية وبمتوسط ٦١٠ نسمة للكيلو متر الواحد فى عموم المساحة المزروعة . وعدد السكان يزداد بسرعة واضحة كما أن المساحة المزروعة التى تخص الفرد الواحد من السكان تتناقص . فإذا راعينا علاوة على ما تقدم أن المستوى العام للمعيشة فى بلادنا دون ما يجب أن يكون عليه وأن رفعه إلى الحد الواجب يقتضى زيادة الرخاء الاقتصادى تبين لنا من ذلك أهمية التوسع الزراعى لتكفى موارده حاجة أهالى القطر .

ويجىء التوسع الزراعى عن زيادة المساحة التى تزرع وزيادة غلة الفدان وتنمية الحرف الزراعية :

أولا — زيادة المساحة التى تزرع : ليست المساحة التى تزرع لدينا إلا نسبة ضئيلة من مجموع مساحة المملكة المصرية كما قدمنا والسبب فى ذلك ندرة الأمطار فى بلادنا واعتماد الزراعة على الرى الصناعى إلا فى حالة مساحات محدودة بالجهات الصحراوية الساحلية يزرعها الأعراب شعيراً معتمدين فى ذلك على مياه الأمطار . وهذه المساحة يمكن التوسع فيها إلى حد محدود بتطبيق أساليب الزراعة الجافة ويتضح من ذلك أهمية العناية بمشروعات الرى لتوفير المياه اللازمة لأكبر مساحة

تستزرع ولهذا فإن هذه المشروعات يخصص لها قسط كبير من أموال الدولة ويتضح من السياسة المائية المرسومة لبلادنا أن المساحة الزراعية التى تروى من مياه النيل ستبلغ فى حدها الأقصى ٨ر٣١٥ر٠٠٠ فدان . وقد زادت العناية أخيراً بتوفير الرى من الآبار الارتوازية فى بعض الجهات الصحراوية ولكن الزيادة التى تترتب على ذلك ما زالت محدودة .

واستصلاح الأراضى البائرة لا يعد الآن مجرد عملية اقتصادية ينظر فيها إلى كلفة الاستصلاح وما يترتب عليه من الإيراد فإن هذه النظرية يجب ألا تأخذ بها الحكومات الناهضة نظراً إلى ما يترتب على الاستصلاح من فوائد أخرى كتحسين الحالة الصحية للانسان والحيوان وتشغيل العاطلين وغذاء الشعب من منتوجات بلاده وغير ذلك من الفوائد الاجتماعية والسياسية .

ثانياً — زيادة غلة الفدان : تزرع الأرض التى تروى رى الحياض زرعة واحدة فى السنة إلا فى حالة الحوش التى تروى بالآلات الرافعة . وبتحويل رى الحياض إلى الرى المستديم يزداد ريع الأرض التى يجرى فيها ذلك . ومساحة الأراضى التى ما زالت تروى رى الحياض بمصر فى الوقت الحاضر نحو مليون فدان ينتظر تحويلها إلى الرى المستديم .

غير أن غلة الفدان من أى محصول تختلف فى القطر اختلافاً واضحاً وهذا الاختلاف يرجع إلى عدة عوامل قد تكون فى التربة أو فى النبات المزروع أو فى أساليب الزراعة أو فى علاقته بالبيئة التى يزرع فيها . وليس فى وسع الزارع أن يحدد إنتاجه كما يحدده الصانع لأن العوامل سالفة الذكر تخضع لتأثيرات الطبيعة وقد مهدت العلوم الزراعية سبيل السيطرة على هذه العوامل إلى حد بعيد كما يتبين فيما يلى :

(١) التربة : لما كانت الأراضى الزراعية هى فى الواقع تراث تعتز به الأمم خصوصاً الزراعية منها لهذا فإنه من واجب الحكومات اتخاذ الاجراءات التى تكفل الاحتفاظ بخصب التربة واستصلاح الفاسد منها . وقد تبين أن خصب أراضينا يرتبط إلى حد بعيد بتوفير الصرف المناسب لها لهذا قامت الحكومة بانشاء المصارف العامة وإنشاء الآلات الرافعة لخفض منسوب الماء فى هذه المصارف غير أن الانتفاع بهذه

المصارف العامة لايتم إلا إذا عمل الزراع على وصل أراضيهم بها بحفر المصارف الخاصة التى توصل إليها وكثيراً مايهمل ذلك مما يدعو إلى التفكير فى علاج مثل هذا التقصير

(٢) النباتات : للنبات صفات موروثة لها علاقة بمبلغ ما يجنى منه وليس بين الأساليب الفنية التى عملت على تقدم الزراعة ما أدى إلى مبلغ النجاح الذى جاء به تحسين هـذه الصفات بطريقة الانتخاب أو التهجين وعلاوة على ذلك فان التحسين الذى يأتى من هذه الناحية ينتفع به الزراع تواً ولا يحتمل فى سبيل ذلك نفقات تذكر اللهم إلا زيادة طفيفة فى ثمن البزور الحسنة التى يشـتريها للزراعة بخلاف الحـال فيما يختص باستعمال الأسمدة أو الآلات الزراعية أو تعديل الدورة الزراعية وما إلى ذلك من أساليب تحسين الفن الزراعى فان استفادة الزراع تترتب على ما يبذله من عناية وما يصرفه من مال فى هـذا السبيل . ومن أوضح الأمثلة زيادة غلة الفدان بادخال الأصناف التى استنبطتها وزارة الزراعة من القطن بصفة خاصة ومن القمح وغيره من الحاصلات .

والانتخاب هو الطريقة التى بدأت بهـا جميع البلاد فى تحسين محصولاتها وقد جاءت هذه الطريقة بنتائج سريعة وباهرة أما اليوم فطريقة التهجين أصبحت مبداة وهى أكثر تقدماً واستعمالاً ونتائجها أوضح ظهوراً .

وتتولى الحـكومات فى غالبية البـلاد عمليات تحسين النباتات وتوجـد هيئات أهلية أو تجارية تشتغل بذلك أيضاً غير أنه ضماناً لمصلحة الزراع ومربى النباتات الذين يشتغلون بذلك فى نزاهة وذمة يجب أن تشرف الحـكومة على مقابلة الأصـناف المستجدة بغيرها لتقدير قيمتها وقد اهتمت بعض الحـكومات علاوة على القيام بهذه المقابلة بوضع تشريع بمقتضاه يجب تسجيل الأصناف المستجدة من النباتات والقصد من ذلك إقصاء مالا حاجة للبلاد به وهذا ما يتبع الآن فيما يختص بالقطن .

ويجب أن يصحب تحسين النباتات مراقبة الاتجـار بالبزور حتى يأمن الزراع أنهم يشترون بزورهم من الأصـناف المطلوبة ويطمئنوا إلى نقاوة البزور وخلوها من الأمراض .

(٣) أساليب الزراعة : تقدمت البحوث الزراعية خطوات واسعة فى السنوات الخمسين الماضية وقد عنيت الحكومة بتشجيع هذه البحوث والقيام بشطر كبير منها والحث على تنفيذها وجاء تطبيقها بفوائد واضحة وفى بعض الحالات سنت القوانين التى تحتم هذا التطبيق وبالأخص فيما يختص بمقاومة الآفات نظراً إلى ما يترتب على إهمال الزراع فى مقاومة الآفات التى تنزل بمحصوله من الخطر على زراعات غيره .

ويعد استعمال الأسمدة الكيمائية فى مقدمة العوامل التى تؤدى إلى زيادة المحصولات لهذا عنيت الحكومات بسن التشريع اللازم لمراقبة بيعها وحماية الزراع من وقوع الغبن عليه فى شرائها . وقد تقدمت البحوث الخاصة بتحضير هذه الأسمدة فأمكن تحضيرها من الهواء ومن متخلفات صناعية مختلفة واهتمت الحكومات بتشجيع ذلك حتى لا تعتمد زراعة البلد على أسمدة تستورد من مصادرها الطبيعية الخارجية فنترات الصودا بعد أن كان مصدرها الوحيد بلاد شيلى أصبحت تركب صناعياً هى أو ما يقوم مقامها فى جملة بلاد وستدخل مصر هذا المضمار بالاستفادة من سقوط المياه بخزان أسوان فى تحضير سماد أزوتى للزراعة المصرية .

غير أن الأبحاث الخاصة باستعمال الأسمدة دلت على حاجة الأرض إلى استعادة ما تفقده بتأثير الزراعة من المادة الدبالية . وهذا يقضى باستعمال الأسمدة البلدية وما يماثلها بجانب الأسمدة الكيمائية وقد عنيت حكومتنا بذلك فمنعت تصدير الأسمدة العضوية من البلاد كما عنى بالدعاية إلى إعداد السماد العضوى الصناعى من متخلفات النبات .

وقد نالت دراسات الآفات التى تنزل بالحاصلات وطرق مقاومتها عناية كبرى من مختلف الحكومات والهيئات العلمية واستوجبت عدة تشريعات لوقاية حاصلات البلاد من الآفات التى قد تنقل اليها من الخارج ولحصر الآفات فى المناطق التى تظهر بها الإصابة وتطهيرها واستدعى ذلك اتفاقات دولية لضمان التعاون بين الدول فى مراقبة هذه الآفات ومنع انتشارها كما خصصت الحكومات الأموال لدرس هذه الآفات واتخاذ إجراءات الوقاية والمقاومة اللازمة ورغم أن الزارع مطالب بحكم الفائدة التى تعود عليه ألا يتأخر عن اتخاذ هذه الاجراءات إلا أن الحكومات تقوم

بنصيب فى ذلك يختلف باختلاف خطر الآفة وأهمية المحصول الذى تصيبه مع فرض عقوبات مختلفة على الزارع الذى يقصر فى أداء ما يفرض عليه القيام به وقد سنت غالبية الحكومات القوانين كذلك لمراقبة المستحضرات التى تستعمل فى إبادة الحشرات والفطر لضمان فائدتها ووقاية للزراع من الغش . ومثل هذا التشريع على وشك الإصدار فى بلادنا .

وقد اضطرت كل حكومة لتحسين إنتاجها الزراعى أن تسلك فى ذلك سبيل الاستفادة بالدراسات الفنية والأبحاث العلمية فلم تبخل بالمال اللازم لتوظيف عدد كبير من الإخصائيين وتهيئة المعامل وحقول التجارب اللازم لعملهم .

وقد وصل هؤلاء الإخصائيون تجاربهم وبحوثهم إلى نتائج قيمة لها أثرها فى تحسين المنتوجات الزراعية وزيادة محصولها وستستمعون فى هذا الاجتماع إلى البعض من هذه التجارب والبحوث ولا يخفى أن أعمال البحث والتجارب تستدعى قيام هيئة للتفتيش على المزارع وتتبع حالة الحاصلات ورقابة الآفات التى تصيبها كما أن هذه التجارب والبحوث لن تأتى ثمرتها وتتحقق فائدتها إلا بتبسيط المعلومات الفنية الحديثة والدعاية القوية لنتائجها ولهذا يعد أساسيا فى كل أمة متابعة الزراع لخطوات التقدم الفنى وقد راعت السلطات ذلك بتعضيد مختلف طرق النشر والدعاية والارشاد بما فى ذلك إنشاء المزارع النموذجية وإقامة المعارض ومنح الجوائز وما إلى ذلك .

وقد يقتصر الزارع فى خدمة زراعته عن غير جهل بالأساليب القديمة فى ذلك وإنما لعدم توافر المال اللازم للصرف فى تأدية عمليات الزراعة المختلفة فى مواعيدها لهذا عنيت الحكومات بتذليل الصعوبات التى يجدها الزارع فى الحصول على المال بفوائد معقولة وبالأخص لما يلزم لخدمة الزراعة وشراء البزور والأسمدة والماشية وآلات الزراعة وما إلى ذلك ويعد تنظيم الائتمان الزراعى ركنا هاما فى بناء سياسة زراعية قويمة لكل بلد من البلاد .

(٤) البيئة : تزداد العناية بدرس العلاقة بين النبات والبيئة التى يزرع فيها وفى تعريف بعض العلماء أن النبات بمنزلة آلة الانتاج الزراعى والبيئة هى محرك هذه الآلة ولهذا فإن لكل صنف من النبات المنطقة التى تلائمه كما أن لكل منطقة

الأصناف التى تلائمها وهذا يدعو إلى إيجاد محطات تجارب لأصناف الحاصلات المختلفة فى مختلف مناطق البلاد حتى يمكن تعيين الأصناف التى تجود فى كل منطقة ومتى أمكن هذا التعيين اتخذت الوسائل التشريعية أو غيرها التى تكفل زراعة كل منطقة بالأصناف التى تلائمها . وقد دار البحث فى مصر عما إذا كان من المستحسن إصدار قانون بتعيين مناطق معينة لأصناف القطن المختلفة غير أن السياسة التى رؤى اتباعها أخيراً أن توزع البزور المنتقاة التى تبيعها وزارة الزراعة بأسعار مخفضة فى المناطق التى يجود فيها كل صنف منها حتى بذلك يزداد إقبال زراع هذه المناطق عليها وهذه الخطة التى بدئ بها فى عام ١٩٤٠ يرجى أن تعمل بالتدريج على نشر أصناف الحاصلات فى أفضل ما يلائمها من المناطق .

ثالثاً — تنمية الحرف الزراعية : من أهم التطورات التى أعقبت الحرب العالمية زيادة العناية فى أوربا بتربية وازدياد استنفاد لحومها و بيضها فلم تعد تربية الدواجن عملا ثانوياً بل مورداً اقتصادياً له أهميته فى حد ذاته وقد أصبح لهذا المورد شأن يذكر فى مالية بعض البلاد ومما يشجع التوسع فى تربية الدواجن أن ذلك لا يستلزم رأس مال كبير ويدر الربح بصفته عاجلة وأن المصاريف الدورية ضعيفة ويمكن تغذية الدواجن على بقايا الحقل والمنزل .

وقد أدى النجاح فى تربية الدواجن إلى الإقبال على إنشاء مزارع خاصة بها خصوصاً إثر ما لوحظ من تدهور أسعار الحاصلات مع بقاء لحوم الدواجن والبيض على أسعارها تقريباً ولكن هذه المزارع فشلت فى حالات كثيرة ويعزى هذا الفشل إلى حد مّا إلى عدم كفاية العاملين فيها فنياً أو عملياً أو سوء الإدارة أضف إلى ذلك أنه يلاحظ بصفة عامة أن من مساوئ التخصص فى تربية الدواجن زيادة كلفة غذائها وتعرضها إلى الأمراض وأن الدواجن التى يربيها عامة الزراع قد تكون أقل إنتاجاً ولكنها أقوى على احتمال الأحوال غير الملائمة من الدواجن التى تربى فى المزارع الخاصة بها ولا تقوى المزارع الأخيرة على منافسة الدواجن التى تربى فى المزارع العامة الأكثر انتشاراً حيث لا كلفة تقريباً ولا رأس مال يذكر خصص بتربيتها .

غير أن فشل مزارع الدواجن لا يبرر إبطالها نظراً إلى فائدتها فى إدخال الأساليب العلمية فى تربية الدواجن وتحسين العترات ولهذا فإن السلطات فى كثير من البلاد تشجع إيجاد هذه المزارع وتضع تحت إشرافها ما ينشأ منها .

والعناية بتربية الماشية والخيل قديمة فى معظم البلدان وقد جاء التحسين فيها باتباع طرق اعتباطية تعتمد على الخبرة الشخصية للقائمين بأعمال التربية غير أن الأبحاث العلمية الحديثة أوجدت قواعد ثابتة للانتخاب والتحسين وتركيب العلائق وحفظ العلف ومقاومة الأمراض وقد اهتمت الحكومات بالبحوث الخاصة بذلك وتطبيق نتائجها ووجهت عناية خاصة نحو حيوانات النزو فعمل على تربيتها وتشجيع الهيئات التى تعنى بذلك وحرمت بعض الحكومات النزو من حيوانات لا يرخص لها بذلك وسرى فى أكثر البلاد نظام رصد الأنسال فى سجلات خاصة وعلاوة على سباق الخيل وهو أقدم أنواع المسابقات التى تجرى للتفضيل بين الحيوانات تقام الآن مسابقات فى إدرار اللبن للماشية الحلوب وتشغيل مواشى الشغل وإنتاج الصوف فى الأغنام ووضع البيض للدواجن كما أن مقاومة أمراضها استوجبت تشريعات وأنظمة ومساعدات مالية ومن ذلك أنظمة الحجر الصحى والتلقيح الإجبارى وإيجاد المستشفيات البيطرية .

وقد وجهت وزارة الزراعة عناية خاصة إلى تحسين الجاموس المصرى نظراً إلى ما يمتاز به من وفرة إدرار الألبان ومتى استولدت بالطرق الفنية سلالة ممتازة فإنها ستتخذ الإجراءات الكفيلة بنشر هذه السلالة فى البلاد . ولم تهمل الوزارة فى الوقت نفسه تربية عتر ممتازة من الأغنام والدواجن وغير ذلك .

ومن الصناعات الزراعية التى عنيت وزارتنا بإجراء البحث فيها تربية النحل فى الخلايا العصرية وتربية دودة القز وقد تقدمنا كثيراً فى استخراج الخيوط الحريرية اللازمة للعمليات الجراحية وصيد الأسماك من غدد هذه الديدان فأصبحنا ننتج ما يفيض عن حاجتنا المحلية العادية ويجد رواجاً للتصدير .

(٢) تنويع الحاصلات : يدل تاريخ الزراعة فى أكثر الأقطار على أن التقدم فيها فى حالات كثيرة بإدخال حاصلات جديدة لهذا فإن الحكام كانوا يعنون باستيراد

أنواع المزروعات الغريبة عن البلاد وتشجيع زراعتها وهذا ما حدث فى مصر بزراعة القطن والقصب وإدخال أنواع كثيرة من الفاكهة والخضر وغير ذلك وقد أصبحت أكثر البلاد غنية بمجموعاتها النباتية حتى كاد يبدو أن الزراعة تخطت الدور الذى يحتمل فيه إدخال حاصلات جديدة ببلد من البلاد وقد شعرت مصر بحاجتها إلى زراعة حاصلات جديدة تغنى عن زراعة القطن فى بعض مساحته لعلاج مشكلة اعتمادها على محصول رئيسى واحد وأدى ذلك إلى التوسع فى مساحة الفاكهة وزراعة الكتان واتخاذ الإجراءات التى تكفل عدم نقص مساحة قصب السكر غير أن المشكلة ما زالت قائمة .

وقد دبت فى كثير من البلاد إثر اتباعها سياسة الاستكفاء الاقتصادى روح جديدة نحو محاولتها إدخال مزروعات جديدة أو إحياء حاصلات اندثر زرعها أو التوسع فى مساحة بعض حاصلاتها لتستغنى عن استيراد الكميات التى ترد لها من الخارج فيلاحظ أن مصر قطعت خطوات واسعة فى سبيل كفاية الاستهلاك المحلى من منتوجات البلاد كما يستدل على ذلك من مراجعة إحصاء الجمارك المصرية للواردات الزراعية لسنين مختلفة . غير أنه يتضح من هذا البيان أيضاً أننا فى غير ظروف الحرب الحاضرة نستورد سنوياً بما يقرب من الثلاثة ملايين جنيهات منتوجات زراعية فى مقدور بلادنا إنتاجها ، والواجب علينا أن نتخذ كل الوسائل المؤدية لإنتاج البلاد ما نقتصد به هذا المبلغ . وخلاصة الموقف فيما يتعلق بهذا الموضوع أننا بفضل السلالات الجديدة التى استنبطتها وزارة الزراعة والوسائل التى رفعت من متوسط غلة الفدان أصبحنا ننتج كفايتنا العادية من محصولات القمح والشعير والذرة الشامية وقصب السكر وأننا ما زلنا ننتج دون الكفاية لاستهلاكها العادى من الذرة الرفيعة والسمسم والفول السودانى .

ولما كانت هذه الحاصلات تجود فى بلادنا وقد توصلت وزارة الزراعة إلى إيجاد سلالات ممتازة فى غلتها وجودة الصنف فيجب التوسع فى زراعة هذه الأصناف من هذه السلالات وقد أبدينا استعدادنا لمبادلة الزراع تقاويهم منها بالتقاوى الممتازة التى لدى الوزارة . وقد دفعتنا الحرب الحالية إلى التوسع فى زراعة البطاطس والكتان

غير أنه من الواجب العناية بإيجاد ثلاجات لحفظ تقاوى البطاطس حتى تستغنى عن استيرادها من الخارج وما زال المجال لدينا متسعاً للتوسع فى زراعة الفاصوليا واللوبيا والزيتون والبلح والعجوة والرمان والعنب مع وجوب العناية بالصناعة المرتبطة بحاصلاتنا الزراعية كصنع النشاء واستخراج الزيوت النباتية والبقول والخضر المحفوظة وقد أجرينا تجارب ناجحة فى زراعة الجوت الذى تصنع منه أكياس القطن والغرارات غير أن نشر هذه الزراعة يقتضى إيجاد المصانع المرتبطة بها .

٣ — سياسة التصريف

إن تدخل الحكومات فى تصريف الحاصلات أقدم عهداً وأسهل تطبيقاً من تدخلها فى الانتاج وقد اضطرت البلاد فى أثناء الحرب العالمية والأزمة المالية التى تلتها إلى اتباع أساليب منوعة لحماية مصالح الزراع وهى تشمل الحماية الجمركية وتخفيض نفقات الانتاج وتنظيم التسويق وتنظيم الهيئات الزراعية .

أولا — الحماية الجمركية : أقدم أنواع الحماية الجمركية رفع التعريفة الجمركية على الواردات التى تزاحم الانتاج المحلى وقد لجأت بلادنا إلى هذا العلاج لحماية المنتوجات المحلية عندما استعادت حريتها فى فرض الرسوم الجمركية ففرضت تعريفة مانعة لحماية قصب السكر وتعريفة تصاعدية لحماية محصول القمح وتعريفة واقية لحماية بعض الفواكه وقد عدلت غالبية البلاد عن الاتفاقات المؤسسة على نظام الدول الأكثر رعاية فأبدلتها باتفاقات ثنائية دائمة التجدد يراعى فيها تبادل المنفعة كما اتبع البعض منها نظام الحصص للواردات وأدى ذلك إلى احتكار الحكومات للتجارة الخارجية فيما يتعلق بالمنتوجات ذات الأهمية الكبرى فى الاقتصاد الزراعى بوجه خاص . ومن ضروب الحماية الجمركية غير المباشرة ما اتبع فى بعض البلاد من تحديد تصدير الأموال لما يترتب على ذلك من خضوع الواردات إلى مقدار ما يسمح بتصديره من الأموال وإذا ما انتهت الحرب باذن الله كان علينا تنظيم علاقتنا التجارية بما يضمن تصريف منتوجاتنا وإنمائها .

ثانياً — تخفيض نفقات الانتاج : لا شك أن الأساليب الزراعية التي تؤدى

إلى رفع غلة الفدان أو تحسين المحصول بحيث يرتفع سعره لما أثرها فى تخفيض نفقات الانتاج للوحدة من الحاصلات الزراعية غير أن الحكومات لا تكتفى بذلك فى سبيل معاونة الزراع وتقع الاجراءات التى تتخذ لذلك تحت ثلاثة أبواب : تخفيف الأعباء الثابتة التى يحتملها الاستغلال الزراعى ، وثانياً ترخيص أدوات الانتاج ، وثالثاً المساعدات المالية .

(١) تخفيف الأعباء الثابتة : يرزح الانتاج الزراعى فى مصر وفى كثير من البلدان تحت أعباء الديون التى استدانها الزراع بفوائد عالية فى أيام الرخاء بقصد زيادة ممتلكاته الزراعية أو القيام بتحسينات فيها أو غير ذلك من الأساليب فلما هبطت أسعار الحاصلات لم يعد فى وسع غالبية الزراع سد هذه الديون وفوائدها ولهذا فانه لم يكن بين حكومات أوروبا حكومة واحدة تقاعدت عن اتخاذ إجراءات فى مصلحة المدينين من الزراع وفى مصر لم تتوان حكومتنا بالعناية بذلك . غير أن المشكلة ما زالت قائمة إلى حد ما لإغراق بعض المدينين فى الدين أو تقاعدهم عن التسديد رغم الظروف المؤاتية . ومن الواجب عدم الاخلال بالقواعد الأساسية للتسليف حتى تستطيع المصارف المالية الاستمرار فى عملها لفائدة الزراعة غير أنه قد يكون من المناسب إجراء دراسات اقتصادية لتنظيم التسليف الزراعى على قواعد أقل إجحافاً للزراع وتخفيض سعر الفائدة للديون الزراعية وتحديد سعر أدنى للبيع الجبرى لأرض المدين .

(٢) ترخيص أدوات الإنتاج : تتدخل الحكومات لسد الارتفاع فى أسعار عوامل الإنتاج فمن ذلك حيلولتها دون المطالبة بأجور فاحشة لأجور الأراضى التى تروى بآلات رافعة وتوفير السماد الكيمائى بأسعار معتدلة وتخفيض أجور الشحن فى السكك الحديدية للحاصلات الزراعية ولا شك أن فى مقدمة ما تجب العناية به صنع السماد الكيمائى محلياً حتى يمكن الاستغناء عن استيراده من الخارج ومداومة البحث لإعداد المبيدات الحشرية والفطرية من عناصر تتوافر لدينا قدر الإمكان .

(٣) المساعدات المالية : تتكبد الخزانة العامة جزءاً من نفقات عملية تدخين الأشجار الحمضية ولولا ذلك لأحجم الزراع عن الاقبال على زراعة هذه الأشجار

بسبب فداحة تكاليف الإنتاج كما أن الحكومة تشجيعاً لزراعة القمح قد ضمنت له سعراً لا ينقص عنه وهذه السياسة واجبة الاتباع لتشجيع إنتاج الحاصلات التى تحتاجها البلاد .

ثالثاً — تنظيم التسويق : أثبتت التجارب فى السنوات الأخيرة أن البورصات التجارية تقصر عن تحقيق أسعار تكفى المنتج ويحتملها المستهلك وهى تحدث تقلبات فى الأسعار كثيراً ما تؤدى إلى الإضرار بالمنتجين كما لوحظ أن الفارق بين الثمن الذى يقبضه المنتج والذى يدفعه المستهلك كبير جداً وهو يذهب إلى جيوب فريق من الوسطاء لا يقومون بعمل منتج .

وقد استدعى هذا الحال تدخل الحكومات بالتأثير فى الأسعار أو فى العرض أو فى الطلب علاوة على تشديد الرقابة على أعمال البورصات تلافياً للمضاربات التى تؤدى إلى الإضرار بالزراع و إيجاد الأسواق العامة التى تشرف عليها الحكومة لتمنع تلاعب الوسطاء وغش الموازين وما إلى ذلك .

(١) التأثير فى الأسعار : قد تعمل الحكومات على تحديد السعر لبعض المنتوجات الزراعية كما هو متبع لدينا فيما يختص بقصب السكر أو يعين حد أدنى لا ينخفض السعر عنه كما فى حالة الترخيص للمصارف بالتسليف على القمح بقيمة معينة بضمان الحكومة والأساس فى تعيين الأسعار مراعاة تكاليف الإنتاج وحصول الزراع على ربح معتدل مع مراعاة مصلحة المستهلك فى الوقت نفسه حتى لا يئن من الثمن الذى يدفعه ويجب للتدخل فى تحديد السعر أن يكون العرض متكافئاً تقريباً مع الطلب أو أن يصحب تحديد الأسعار تنظيم العرض والطلب كما فى تحديد مساحة القصب الذى يباع لمعامل تكرير السكر وتصدير المقادير التى تزيد عن حاجة البلاد من القمح .

(٢) التأثير فى العرض : يمتاز العرض فى المنتوجات الزراعية بكثرة التقلقل بالقياس إلى الطلب الذى يكاد يكون ثابتاً لا يتغير تغيرات فجائية إلا فيما يندر وذلك لأن الإنتاج الزراعى يتعرض لطوارئ الجو والآفات مما لا سيطرة للإنسان عليه لهذا فإن مهمة التدخل فى العرض كثيرة المشقة وكثيراً ما لا تأتى بالفائدة المطلوبة

وأقرب هذه الوسائل تطبيقاً دخول الحكومة مشترية لمقادير هامة من الحاصلات غير أن هذه المقادير يجب التصرف فيها بغير البيع حتى لا تضغط ثانية على السوق ونفقات هذا العمل باهظة من أجل ذلك وهذا ما أدى إلى إخفاق هذه السياسة فى البلاد التى اتبعتها وقد شرح هذا الموضوع باسهاب المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن السياسة القطنية فبعد أن استعرض الأحوال التى تدخلت فيها الحكومة المصرية لرفع أسعار القطن ونتائجها قال : يتضح مما سبق أن تدخل الحكومة فى سوق البضاعة الحاضرة أو سوق العقود لم يكن من ورائه — فى غالب الأحوال — إلا إزعاج الأوساط الصناعية وانصرافها عن قطننا وإذا كان قد اتفق أن ارتفعت الأسعار على أثر التدخل فما ذلك إلا بطريق المصادفة بدليل استمرارها فى الصعود بعد انقطاع الحكومة عن التدخل .

ومن وسائل التأثير فى العرض اختزان كميات من المحصول عند تدفقه إلى الأسواق بكميات زائدة عن الطلب لتصريفها فى أواخر الموسم عند انقطاع العرض أو نقصه وهذا بالطبيعة إنما يجرى فى حالة الحاصلات التى لا تتلف فى المخزن وهذا الاختزان يمكن أن تقوم به هيئات أهلية أخصها الاتحادات التعاونية والقصد به تنظيم التصريف وقد عملت بعض الحكومات على منح إعانات لادخار مقادير تعتبر كمخزون احتياطى لسنى المحن أو الجدب وهذا يقتضى بالطبيعة النظر فى وسائل خزن الحاصلات لدينا وتحسينها ليتيسر حفظ الحاصلات بدون تلف وقد شعرنا بهذا النقص فى عدم توافر الثلاجات لحفظ البطاطس وفى ضياع كميات كبيرة من الخشب التى تختزن فى العراء ويصيبها السوس وغيره من آفات المخزن .

وقد لوحظ بصفة عامة أن الوسائل التى تتخذها السلطات فى سبيل رفع أسعار الحاصلات لتكون مجدية للزراع إنما تؤدى إلى زيادة المساحات التى تزرع من هذه الحاصلات فتزداد الصعوبة فى إيجاد التوازن المطلوب لهذا فقد يصحب اتباع هذه الوسائل المطلوبة تحديد للمساحات التى تزرع ولكن هذا التحديد قد يترتب عليه نتيجة ضارة لتأثير ذلك فى أسواق العرض .

(٣) التأثير فى الطلب : تتنوع طرق التأثير فى الطلب فمن ذلك الدعاية لزيادة

الاستهلاك وهذه الدعاية تكون ضعيفة الأثر للمنتوجات الأساسية كالقمح ولكنها تأتى بنتائج عظيمة فى حالة حاصلات أخرى كالخضر والفواكه فواجب أن نعنى بهذه الناحية ونحث الجمهور المصرى على تفضيل فواكهنا عما يستورد من الخارج ليزداد الإقبال على ما تنتجه بلادنا من الخضر والفاكهة وتستلزم هذه الدعاية توحيد المعايير لأصناف حاصلاتنا بأن تكون الرسائل التى تصدر ثابتة الصفات مع العناية بطرق الحزم والشحن ليزداد الاقبال على شرائها ومجال العمل لذلك ما زال متسعاً لدينا وقد عنيت وزارة الزراعة بتوحيد أعيرة الأصناف لأشجار الفاكهة التى توزعها كما أجرت التجارب الموفقة فى حزمها وشحنها إلى الأسواق الأجنبية وقامت وزارة التجارة بفرض الرقابة على بعض الصادرات اتباعاً للسياسة سالفة الذكر .

ومن وسائل التأثير فى الطلب بحث الاستعمالات الجديدة لحاصلاتنا والدعاية لهذه الاستعمالات وتشجيع تكوين الهيئات الجديدة التى تعنى بالتصدير وفتح الأسواق الجديدة لحاصلاتنا ومنح الإعانات للتصدير كما يتبع فى حالة الفواكه الحمضية .

٤ — الاصلاح الاجتماعى للريف

إذا نظرنا إلى الإنتاج الزراعى فى بلادنا وجدنا أن عماده ساعدا الفلاح وخبرته فكل إصلاح يكون من شأنه تقوية هذين الساعدين وثقافة الرأس التى تحركهما يعود على الثروة الأهلية بأكبر الفائدة ويرفع من عزة مصر ويؤيد استقلالها .

ولا أريد أن أضع أمام حضراتكم صورة للحياة التى يحياها الفلاح فى بلادنا فهذه الصورة البشعة غير خافية وقد سبقنى الكثيرون فى وصفها . ففلاحنا تهدم قوته أمراض استوطنت بالبلاد ، وزاد ضررها بسبب الماء الذى يشربه وانتشار المستنقعات وسوء التغذية وحاجته إلى النظافة وتدبير الوسائل الصحية للتخلص من الفضلات وإدخال النور وأشعة الشمس فى مسكنه وتوفير العلاج الوقائى والطبى له .

وقد أخذت الحكومات عندنا تزداد عنايتها بهذه المسائل فبدئ بردم المستنقعات وإيصال الماء النقى إلى القرى وتعميم المستشفيات الثابتة والمتنقلة ونشر

الدعوة الصحية للحث على النظافة واتقاء الأمراض كما أن مؤسسة روكفلر اشتركت مع وزارة الصحة فى تعميم المراحيض القروية .

وقد وجهت عناية نحو مسكن الفلاح غير أنه لم يتخذ للآن خطوات جدية فى ذلك وقد أنشأت الخاصة الملكية مبانيها لسكنى الزراع على أحدث نظام كما أن الجمعية الزراعية الملكية أنشأت بمزرعتها ببهتيم عزبة نموذجية فالحال يدعو إلى الدعاية لدى أصحاب الأباعد بتوفير أسباب الصحة فى مساكن الفلاحين التى يبنونها أو تطبيق قانون بناء العزب بما يكفل اتباع ذلك .

وملبس الفلاح يعد مريحاً ومألوفاً بوجه عام غير أن الفلاح الصغير لا يتقى الشمس الشديدة عن رأسه وعينيه كما أن قدميه حافيتان ويتعرض بذلك إلى الإصابة بديدان البلهارسيا .

وموضوع التغذية من أهم الموضوعات التى تحتاج إلى التعمق فى دراستها وقد قدمت بحثاً عنها للمؤتمر العربى الثانى الذى عقدته الجمعية الطبية المصرية فى القاهرة أوائل هذا العام نشر فى مجلة الجمعية لهذا لا أطيل الكلام عنه وأكتفى ببيان الحقائق التالية : —

أولا — إن الفلاح الصغير والعامل الفقير لا يأخذان كفايتهما من الغذاء كما أن غذاءهما لا تتوافر فيه الشروط الضرورية للصحة كالزلاليات العضوية والأملاح المعدنية والفيتامينات على أنواعها وهذا يعلل كثرة وفيات الأطفال وعدم تكامل نموهم كما أن عدة أمراض جلدية وغير جلدية تنتابهم بسبب نقص هذه العناصر الواقية .

ثانياً — إن الطبقة المقتدرة من الأهالى وإن كان غذاؤهم فى كميته يزيد على الحاجة فى كثير من الأحوال إلا أن هذا الغذاء قد لا يكون أيضاً وافياً من وجهة محتوياته لهذا فإن الحالة ملحة إلى زيادة البحث فى نوع الأغذية التى يأكلها طبقات الأمة لدينا والعمل على توفيرها لهم فكل تقدم فى هذا السبيل يظهر أثره فى الإنتاج الزراعى من ناحيتين : الناحية الأولى اتجاه الزراعة إلى الزيادة من مساحة ما يزرع من الخضر والفاكهة وتربية الحيوانات والطيور لأهميتها الغذائية فى استكمال النقص من العناصر التى أشرنا إليها .

والناحية الثانية أن العناية بغذاء الفلاح يزيد من قوته ونشاطه فيزيد إنتاجه تبعاً إلى ذلك كما أن تدبير الغذاء الكافى للفلاح الصغير يستوجب زيادة أرباحه حتى يستطيع دفع ثمن هذا الغذاء وهذا يدعو إلى العناية بتطبيق الأساليب الفنية التى تزيد من إيراده و إلى أشغال أوقات فراغه بأعمال زراعية ثانوية أو الصناعات المرتبطة بالزراعة لتدر عليه ربحاً يستعين به فى رفع مستوى معيشته بإضافته إلى أرباح زراعة الأرض وذلك كاشتغاله فى تربية النحل والدواجن والصناعات الزراعية أو المنزلية وما إلى ذلك .

وقد انتشرت فى القرى مشارب الخمور ولعب الميسر واستعمال المكيفات وغير ذلك من الموبقات التى يعزى إليها انحطاط قوى الزراع وضعف عزائمهم وهذا يتطلب زيادة الدعاية فى الحث على الفضيلة والتمسك بأهداب الدين وغرس أصوله الصحيحة فى نفوس الناشئين كما يجب مقاومة انتشار هذه الأوبئة الفتاكة بمختلف وسائل التشريع والتنفيذ ولعل وزارة الشؤون الاجتماعية توفق إلى ذلك .

ولقد أهمل شأن الفلاح فى بلادنا طويلا بل كانت كلمة فلاح إلى وقت ليس ببعيد مسبة فواجب أن نزيل كل أثر لذلك حتى لا نرى طبقة المتعلمين من أهل الريف يهجرون حرفة آبائهم ونرى المدن تكتظ بجماعات من العاطلين يأبون العودة إلى قراهم .

ومشكلة هجرة الريف من أعقد المشكلات التى تعوق تقدم الزراعة فإن الطبقة التى تهاجر إلى المدن هى من الأشخاص الذين تشتد الحاجة إليهم لأنهم عادة ممتازون فى الذكاء كثيرو المطامع ويطمحون فى تحسين أحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية لهذا لا يترددون فى المغامرة بترك مسقط رأسهم والنزول بالمدن ومنهم الغنى والفقير فالغنى يرحل عن الأرض لأن أبويه عنيا بتعليمه فارتفع مستواه ومن أجل ذلك لم يطق حياة الريف ووسطه والفقير يرحل من أجل طلب الرزق فالقرية بحالتها الحاضرة تبعد عنها أفضل عناصرها والمدينة تجذب الغنى بملاهيها وحياتها وتجتذب الطبقة الوسطى والفقراء من أهالى القرية بالأرباح التى ينالها فيها الموظف أو التاجر أو الصانع . والفلاح الذى يقاوم هذا الجذب وذاك الدفع هو الذى يشتد تمسكه بالأرض .

أما الذى تغلبه هاتان القوتان فقد يجد التوفيق فى المدن فيعمل موظفاً أو تاجراً أو صانعاً ولا يعود إلى الأرض وقد لا تتحقق آماله أو تتحقق غير كاملة ولكن الزراعة فى الغالب تخسره إلى الأبد لأنه نادراً ما يعود إليها وقد يقع ما هو أكثر شراً من ذلك إذ أن الكثيرين ممن كانوا فى القرى يعيشون فى شرف وسلامة عقل يهبطون إلى أسفل مدارك الإنسانية ويصبحون عالة على المجتمع متى حلوا بالمدن .

وإذا أردنا علاج هذا الحال ووقف تيار هجرة الزراع لأراضيهم وجب أن نعنى بالقرية وتجميلها وتوفير وسائل الحياة فيها وتحبب سكانها وأن نرفع من مكانة الفلاح ونقيم له الأعياد الزراعية ونشاركه فيها ونطلعه على مساوئ الحياة فى المدن ولا نحرمه من الملاهى البريئة وبذلك نوفر للزراعة الأيدى العاملة والرؤوس المفكرة ونحتفظ للبلاد بسلامة طبقة الزراع الذين يعدون أوفى طبقات السكان صحة وأكثرها نسلا حتى إن الأمم تعد هذه الطبقة بمثابة احتياطى القوة لمستقبلها .

وكما تجب الدعوة إلى منع مهاجرة الزراع إلى المدن يجب العمل على ترغيب الزراع فى المناطق المكتظة بالسكان للانتقال إلى الجهات المفتقرة لهم فإن المناطق الشمالية من الدلتا والأراضى الحديثة الاصلاح تتآلب زيادة الأيدى العاملة فيها فكل تشريع أو نظام يؤدى إلى تعمير هذه المناطق يعود بالفائدة على الإنتاج الزراعى علاوة على ما يترتب عليه من تحسين الأمن بصفة عامة والزيادة فى الإنتاج الزراعى فى هذه الحالة لا تقتصر على الأرض المستجدة التى تحتاج إلى زيادة الأيدى العاملة بل إن الإنتاج فى المناطق المكتظة بالسكان كمديرية المنوفية يزداد ولا ينقص بسبب تحول فريق من الزراع إلى المناطق الشمالية وذلك لأن المساحات المتناهية فى الصغر التى يملكها صغار الزراع يزداد إنتاجها إذا انضمت إلى بعضها البعض وكونت مساحات متوسطة الاتساع وهذا مايمكن أن يتم إذا أمكن استمالة هؤلاء الزراع إلى بيع أراضيهم تدريجاً والرحيل إلى المناطق الشمالية .

فتقسيم أراضى الحكومة إلى إقطاعيات زراعية متوسطة المساحات تعطى بشروط مرغوب فيها إلى صغار الزراع وإلى الفنيين الزراعيين لا يعد اصلاحا اجتماعياً فحسب بل يؤدى إلى النهوض بأساليب الزراعة ومضاعفة الإنتاج فى البلاد خصوصاً وأن

الاقطاعيات التى سيمتلكها الزراعيون الفنيون يرجى فيها أن تصبح نماذج عملية تحتذى فتؤدى إلى رفع المنسوب العام للزراعة فى بلادنا كما أنها تعزز الرأى بوجوب إيكال الادارات الزراعية إلى هؤلاء الفنيين فيتسع مجال تدريبهم واشتغالهم بما أعدوا له .

وفى مقدمة مرامى الإصلاح الاجتماعى الذى تصدت للنهوض به وزارة الشؤون الاجتماعية علاج اضطراب الأمن ولايخفى أن هناك مساحات من الأراضى لاتستغل الاستغلال الكافى بسبب اختلال الأمن وكثرة الحوادث فى هذه المناطق وبانتشار الأمن يزداد الإنتاج الزراعى لمثل هذه الأراضى .

ومن الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية نشر التعاون ولست فى حاجة إلى بيان ما يترتب على هذا النظام من تقدم الإنتاج وزيادة أرباح المزارع فإن البلاد التى سبقتنا إلى الأخذ به جنت منه فوائد واضحة وإن الإنتاج الزراعى فى بلادنا ليرزح تحت أعباء الديون التى على الزراع ولا يكفل الخلاص من هذه الأعباء إلا تطبيق أسس التعاون السليمة فى أفراد الزراع وإذا قلت الأسس السليمة أقصد أن يكون الدين لأعمال منتجة أو ضرورية وأن تشرف الجمعية التعاونية على تصرف أعضائها فى المال المقترض لتكفل استخدامه فيما دعا إليه وتطمئن إلى تسديده فى موعده ويرجى فى التعاون غير ذلك أن ينمى فى الزراع ملكة الاقتصاد ويعنى بتقاويهم التى يزرعونها وما يحتاجون من سماد أو غير ذلك وبالارشادات التى تفيدهم فى خدمة حاصلاتهم كما يعنى بتصريف محصولاتهم وتوحيد أعيرتها لتكسب سوقاً دائمة عند تصديرها .

ومن الخدمات الاجتماعية التى ستنال الفلاح نشر الثقافة العامة والثقافة الزراعية بصفة خاصة بمختلف وسائل الإذاعة والدعاية فيتسع بذلك مجال النهوض بالزراعة وتطبيق نتائج البحوث الفنية التى تجرى فيها مما يؤدى إلى تحسين الإنتاج الزراعى فى نوعه وفى كميته .

وهناك إصلاحات اجتماعية قد تكون سابقة لأوانها فى بلادنا كتنظيم العلاقة بين عمال الزراعة وملاك الأراضى بما يكفل حقوق الفريقين ويضمن تعاونهما لخير الإنتاج الزراعى فى نهاية الأمر .

ويرى مما تقدم أن أوجه الإصلاح الاجتماعى لحال الفلاح متسعة متشعبة وهى تتطلب المال لتصرفه الهيئات الحكومية فى تحقيقها كما تتطلب تآزر أصحاب المزارع وتعاونهم فى هذا السبيل ومن واجب كل مصرى متعلم يدعوه عمله إلى الانتقال بقرى مصر أن يعد نفسه جندياً من جنود الإصلاح الاجتماعى وأن يتخذ الفلاح البائس أخاً له تجب معاونته بالنهوض من كبوته .

ولا أستطيع أن أنتهى من الكلام عن الإصلاح الاجتماعى للريف دون أن أذكر واجب النهوض بالإصلاحات الاقتصادية التى تؤدى إلى زيادة رخاء الزراع مالياً فإن أكبر عقبة فى سبيل تحقيق هذه الإصلاحات هى قلة موارد الزارع لهذا فإن الأبحاث الفنية التى تقوم بها وزارة الزراعة فى تحسين أصناف المزروعات وزيادة غلتها ومقاومة آفاتها وتحسين الماشية وما إلى ذلك إنما يقصد به زيادة أرباح الزراع ومتى تحقق ذلك كان السبيل هيناً فى الوصول إلى الإصلاحات الاجتماعية التي أشرنا إليها فإن فقر الفلاح مالياً هو أول ما يجب أن نتجه لعلاجه . حقق الله آمالنا فى عصر مليكنا فاروق الأول حفظه الله .